الزمن في الشرط بين المضي والاستقبال

د. عبد العزيز بن أحمد المنيع
الأستاذ المساعد في اللغة والنحو
جامعة المجمعة / كلية التربية / الزلفي
abuomar3547@hotmail.com

تاريخ التحكيم: ١٣/ ١/ ١٤٣٨ تاريخ الإفادة: ٢٠/ ٣/ ١٤٣٨

المستخلص:

تعدُّ مسألة الزمن من المسائل المشْكِلة في الدراسات اللغوية، وذلك لما يشوب دلالاته من الغموض، واختلاف التأويل، ولِتداخل الزمن وتركيبه. واختلف النحويون في دلالة الزمن في الشرط، فذهب الجمهور إلى أنه يدل على الاستقبال، واختلفوا فيما ظاهره خلاف ذلك، فمنهم من استثنى بعض المواضع، ومنهم من تأول ذلك بتأويلات شتّى. وطرح هذا البحث رأيًا آخر وهو أنّ الأصل في الشرط أن يدلَّ على الاستقبال، ويجوز أن يكون ماضيًا إن كان الماضي مستمرًّا.

الكلمات المفتاحية:

الشرط، الزمن، الماضي، المستقبل، الماضي المستمر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فإنّ قضية الزمن في الدراسات النحوية من القضايا الشائكة التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث والتحقيق، وهي من القضايا التي يكثر فيها الخلاف بين النحويين، ويكثر فيها الخلط عند الدارسين، وذلك تبع للخلاف في مفهوم الزمن، ولتداخل الزمن وتركيبه.

ومن القضايا الزمنية التي وقع فيها الخلاف: (الزمن في الشرط) وذلك بعد أدوات الشرط الجازمة؛ إذ الغالب فيه أن يدلّ على الاستقبال، غير أنّه جاءت شواهد كان الحدث فيها ماضيًا، فاختلف تفسير النحويين لها، فمنهم من تأوّلها؛ رغبة في طرد الباب على نسق واحد، ومنهم من قبلها، وجاءت هذه الورقة فناقشت: أقسام الزمن عند النحويين، وأثر أدوات الشرط في زمن الفعل، واستقبال الشرط عند النحويين، وآراءهم في الشواهد التي جاء الزمن فيها ماضيًا، وهي:

-يكون الشرط ماضيًا لفظًا ومعنى مع (كان) وحدها.

-أنّ الشرط لا يصحّ إلا مع الاستقبال، وما جاء ظاهره المضي فمؤوّل.

-أنّ (إنْ) محمولة على (لو).

-التفريق بين التعليق الوعدي والتعليق الخبري، فالتعليق الوعدي يستلزم الاستقبال والخبري لا يستلزمه.

وناقشت هذه الورقة تلك الأقوال، وطرحت رأيًا آخر، وهو أنه يجوز كون

الشرط ماضيًا إن كان الماضي مستمرًّا، ويدلّ على الاستمرار في ثلاثة مواضع:

-أن يكون بلفظ (كان).

-أن يكون الماضي دالًّا بلفظه وسياقه على الاستمرار.

-أن يكون بلفظ المضارع الدالِّ على حدث ماضٍ.

وهذه المواضع تندرج تحتها كلّ الشواهد الدالّة على حدث ماضٍ.

وقد اعتمدتُ في الشواهد التي ناقشتْها هذه الورقة على أداة الشرط (إنْ)؛ لأنها أمّ الباب، وقد اعتمدها النحويون عند الحديث عن هذه القضية، وما يصدق عليها يصدق على أخواتها أدوات الشرط الجازمة.

الصيغة الصرفية والزمن:

قسّم النحويون الزمن ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومستقبل، وحاضر. قال سيبويه: «وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»[(١)]، ومثّل لما مضى بذَهَبَ، وسَمِعَ، ومَكُثَ، وحُمِدَ، ومثّل لما لم يقع، وهو المستقبل، بقولك آمرًا: اذهبْ، واقتلْ، واضربْ، ومخبرًا: يقتُلُ، ويذهَبُ، ويضرِبُ... فيدخل فيه المضارع والأمر، أمّا الحاضر فذكر أنّه ما لم ينقطع، وهو كائن إذا أخبرت.[(٢)] وهذا هو المضارع.

هذا هو الأصل في دلالة الصيغ الصرفية للفعل (ماضٍ، ومضارع، وأمر) على الزمن (ماضٍ، وحاضر، ومستقبل) غير أن هذه الدلالة على الزمن متغيرة لا ثابتة؛ إذ قد يتصل بهذه الأفعال ما يصرف زمنها إلى زمن آخر؛ فالمضارع يدل -في الأصل-

(١) سيبويه، الكتاب، ١/ ١٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١/ ١٢.

على الزمن الحاضر أو المستقبل، نحو: يذهب محمد، فإذا سبق بأداة الجزم (لم) فقلت: لم يذهب محمد، قلبت زمنه إلى الماضي، والفعل الماضي يدل –في الأصل– على الزمن الماضي، نحو: ذهب محمد، فإذا دخلت عليه أداة الشرط، فقلت: إنْ ذهب محمد ذهبت معه، قلبت زمنه إلى الاستقبال، قال المبرد مبيِّنًا كيف أزالت هذه الحروف تلك الأفعال عن أزمنتها: «فإن قال قائل: فكيف أزالت الحروف هذه الأفعال عن مواضعها، وإنما هي لما مضى في الأصل؟ قيل له: الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ يذهبُ يا فتى، فيكون لغير الماضي، فإن قلت: لم يذهبْ زيدٌ، كان بلم نفيًا لما مضى، وصار معناه: لم يذهب زيد أمس، واستحال: لم يذهب زيد غدًا»[(١)]، وقال ابن السراج: «والحروف تغلب الأفعال، ألا ترى أنك تدخل (لم) على المستقبل فيصير في معنى الماضي، تقول: لم يقمْ زيدٌ، فكذلك حروف الجزاء تقلب الماضي إلى المستقبل»[(٢)].

❐ أثر أدوات الشرط في زمن الفعل:

الأصل في الشرط والغالب فيه أن يدلّ على الاستقبال؛ ولذلك ذهب النحويون إلى أن الأصل في فعلي الشرط أن يكونا مضارعين؛ لأنهما يدلان بأصل وضعهما على الاستقبال، وقد بدأ سيبويه بهذه الصورة، فهي الأساس عنده، نحو: إنْ تأتني آتك، وإنْ تضربْ أضربْ، ونحو ذلك[(٣)]، وذكر ابن الخشاب أنّ كون فعلي الشرط ماضيين هو من التوسّع، وأنّ الأصل فيهما أن يكونا مستقبلين –مضارعين– «لأنّ المعنى الذي وضع الشرط عليه لا يكون إلا بالاستقبال، ولا يصح إلا به... أو

(١) المبرد، المقتضب، ٢/ ٥٠.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢/ ١٩٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٦٣.

يكونا ماضيي اللفظ، فيحكم على معناهما بأنه مخالف للفظهما، وأنّهما مستقبلان من طريق المعنى، ويحكم على موضعهما بالجزم، وأنّهما متوسّع بإيقاعهما بلفظ المضي موضع المستقبل؛ لغرض صحيح»[١]، وهذا الغرض الصحيح سبق إلى ذكره الفارسي[٢] وابن جني، وهو تنزيله منزلة المحقَّق، قال ابن جني: «الشرط في نحو: إنْ قمتَ قمتُ، جئت فيه بلفظ الماضي الواجب تحقيقًا للأمر، وتثبيتًا له؛ أي: إنّ هذا وعد موفٍّ به لا محالة، كما أنّ الماضي واجب ثابت لا محالة»[٣]، ورتّب أبو حيان الصور التي يجيء فيها فعلا الشرط، فبدأ بالأحسن فما دونه، فقال: «فالأحسن أن يكونا مضارعين، ثم أن يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا، ثم ماضيين...»[٤]، وذكر نحو ذلك الشاطبي، وذكر أنّ وقوع الماضي ليس بالأصل؛ لأن فعلي الشرط مستقبلا المعنى، غير أنه جعل الحفاظ على الصيغة للدلالة على الزمن المخصوص لازمًا إذا كان الموضع محتملًا، وأما إذا كان ثَمَّ ما يُعيِّن الزمان فلا مبالاة بالصيغ[٥]، وهذا بعيد عن روح العربية، فلا تضع المضارع موضع الماضي، والماضي موضع المضارع، دون أن يكون لذلك معنى.

وهذا الترتيب التفاضلي عند النحويين الذي يحدد الأَولى بأن يلي أداة الشرط تحديدًا مطلقًا: المضارع ثم الماضي... ربما أدّاهم إليه النظرُ النحويُّ المنطقيُّ الصِّرْف الذي ينطلق من القاعدة ليحكم حكمًا عامًّا دون النظر إلى الغالب في الاستعمال، فما دام الشرط يدل على الاستقبال في الغالب، والمضارع يدلّ –

(١) ابن الخشاب، المرتجل، ٢١٩.
(٢) الفارسي، الإغفال، ١/ ٣٥٦.
(٣) ابن جني، الخصائص، ٣/ ٣٣٤.
(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/ ١٨٨٦.
(٥) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٦/ ١٢٦.

أصالةً- على الاستقبال فهو الأولى به، ولكنّ الاستعمال يدل على خلاف ذلك، فأداة الشرط (إنْ) «جاءت مع الفعل الماضي في أغلب المواضع من القرآن الكريم، ومع المضارع في أقلها؛ ففي سورة البقرة –وهي من السور الطوال- وردت (إنْ) في سبعة وخمسين موضعًا...

- مع الماضي: أربعة وخمسون موضعًا.

- ومع المضارع: في ثلاثة مواضع»[١].

وقد أحصيت مواضع (إنْ) الشرطية في القرآن الكريم[٢]، فبلغت قرابة خمسمائة وأربعة وعشرين موضعًا، جاء الشرط ماضيًا في ثلاثمائة وثلاثة وخمسين موضعًا، وجاء مضارعًا في مائة وواحد وسبعين موضعًا؛ أي: إن الماضي جاء قرابة ضِعف المضارع، ومع ذلك فالقول بتفضيل المضارع مطلقًا، أو الماضي مطلقًا غير صحيح؛ فالذي يحدد الأفضل والأَولى هو السياق، فالماضي في سياقه أفضل وأبلغ، والمضارع في سياقه كذلك.

❐ استقبال الشرط عند النحويين:

نصَّ عامّة النحويين على أن الشرط لا يكون إلا في المستقبل، فهو قول الخليل، كما ذكر ذلك ابن السراج فيما حكاه سيبويه عن الخليل[٣]، وهو رأي سيبويه، فقد شبه مجيء (إذا) للجزاء بـ(إنْ) حيث رأوها لما يستقبل[٤]، وهو قول

---

(١) عبد العزيز بن علي المعيبد، الشرط في القرآن الكريم، ٥٣-٥٤.

(٢) استعنت بالمعجم المفهرس الشامل لألفاظ القرآن الكريم بالرسم العثماني، أعده: عبد الله إبراهيم جلغوم، ١/ ٢١٦-٢٣٠.

(٣) ابن السراج، الأصول، ٢/ ١٩٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣/ ١٠٨.

المبرد المنصوص عليه في كتبه، فقد قال: «وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة؛ لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع»(١)، ونصَّ على ذلك الفارسيّ(٢)، وابن جني(٣)، وابن عصفور(٤)، وذهب ابن الخشاب إلى أبعد من ذلك، ففصّل في الاستقبال، وجعل الجزاء أقعدَ في الاستقبال من الشرط، وعلّل ذلك، فقال: «ينبغي أن تكون أزمنة الشرط وجزاؤه مستقبلات، ويكون الجزاء أقعد في الاستقبال من شرطه؛ لأنه يتجدّد بعده، وهو علّة وسبب، والجزاء مُعَلٌّ ومسبَّب، ولا مرية في تقديم السبب على مسبّبه زمانًا ورتبة»(٥)، وما ذكره ابن الخشاب هو على الغالب، وقد يكون الجزاء مقارنًا للشرط في الزمان، نحو: إنْ كان هناك نار كان احتراق، ذكر ذلك الرضي(٦).

ويُشْكِل على مذهب عامة النحويين نحوُ قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾(٧) مما جاء فيه الشرط والجزاء ماضيي اللفظ والمعنى، واختلفت مذاهب النحويين في نحو هذا على أقوال، قال ابن الفخّار: «إذا وقع الفعل الماضي بعد أدوات الشرط، فإنّه مقلوب المعنى إلى الاستقبال؛ لأنّها إنّما وُضعت شرطًا فيه لا خلاف في ذلك، إلا (كان) وحدها من بين سائر الأفعال، فإنّ فيها أربعة أقوال:

أحدها: أنّها تقوى على (إنْ) ولا تقوى عليها (إنْ) بل يبقى معها على وَضْعها من مُضيّ معناها، لأنها أمّ الأفعال، أصلٌ في كل فعل وحدث، قال الله تعالى: ﴿إِن

(١) المبرد، المقتضب، ٢/ ٥٠، ونحوه في الكامل، ١/ ٣٦١.
(٢) الفارسي، الإغفال، ١/ ٣٥٦، ٣٥٨.
(٣) ابن جني، الخصائص، ٣/ ٣٣٤.
(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢/ ١٩٥.
(٥) ابن الخشاب، المرتجل، ٢٢٠.
(٦) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ٢/ ٧٩٥.
(٧) المائدة: ١١٦.

كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾[١] قاله أبو العباس المبرد.

والثاني: أنّها بعد حرف الشرط كغيرها من الأفعال في أنّها مقلوبة المعنى إلى الاستقبال، والتقدير: إنْ أكن قلته فقد علمته؛ أي: إنْ أكن فيما يُستقبل موصوفًا بأنّي قلته فقد علمته، وهو مقلوب قولهم: (كان زيد سيقوم)، وهو جائز باتفاق، وهو قول ابن الضائع[٢].

والثالث: أنّ المسألة على حذف فعل الشرط وإبقاء معموله دالًّا عليه، تقديره: إن أكنْ كنت قلته، أو إنْ أقل كنت قلته، وهو قول ابن السراج وقوم بعده.

والرابع: أنّ (إنْ) في هذا الموضع محمولة على (لو) في بقاء معناها الوضعي، وهو قول الفراء»[٣]، وذهب ابن القيم إلى التفريق بين التعليق الوعدي، والتعليق الخبري، «فالتعليق الوعدي يستلزم الاستقبال، وأمّا التعليق الخبري فلا يستلزمه»[٤].

وهذا تفصيل للأقوال في هذه المسألة:

أولًا: يكون الشرط ماضيًا لفظًا ومعنًى مع (كان) وحدها، ولا تنتقل إلى الاستقبال بعد (إنْ) كما تنتقل الأفعال الماضية الأخرى، وينسب هذا القول للمبرد، نسبه له ابن السراج[٥]، والرضي[٦]، وابن الفخار[٧]. وهو قول مكي[٨]، وقولٌ

---

(١) المائدة: ١١٦.

(٢) ابن الضائع، شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٤٢٧- ٤٢٨.

(٣) أبو عبد الله بن الفخار، شرح الجمل، ٣/ ٨٦١- ٨٦٢.

(٤) ابن القيم، بدائع الفوائد، ١/ ٨٠.

(٥) ابن السراج، الأصول، ٢/ ١٩٠.

(٦) الرضي، شرح الكافية، ٢/ ٢/ ٩٤٢.

(٧) أبو عبد الله بن الفخار، شرح الجمل ٣/ ٨٦٢.

(٨) مكي، مشكل إعراب القرآن، ١/ ٤٢٨.

للعكبري[١]، وهو اختيار الرضي[٢]، وقولٌ لأبي حيان في (تذكرة النحاة) دون سائر كتبه، قال: «الماضي ينتقل بعد حروف الشرط إلى معنى المستقبل إلا إذا كان خبرها ماضيًا، فإنّ حرف الشرط لا ينقلها عن المضي، وفي التنزيل: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ﴾[٣]»[٤]، وما نُسب للمبرد مخالف لما صرّح به في كتبه، فقد قال في المقتضب: «وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة، لأنّ الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع»[٥]، ونحوه في (الكامل)[٦]، وقال عند قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ﴾[٧]: «معناه: من يكن»[٨].

وانتصر الرضي لهذا المذهب، وبيّن سبب اختصاص (كان) بالمضي بعد أداة الشرط دون سائر الأفعال الماضية، وهو «أنّ الفائدة التي تستفاد منها في الكلام الذي هي فيه: الزمن الماضي فقط، وذلك لأنها تدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من الخبر... فـ(كان) مدلوله هو الزمن الماضي فقط، ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال»[٩]، وذكر أنّ (كان) إذا كانت شرطًا تكون لأحد معنيين في الماضي:

---

(١) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٣٩.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٢/ ٢/ ٩٤٢.

(٣) المائدة: ١١٦.

(٤) أبو حيان، تذكرة النحاة، ٤٨٤.

(٥) المبرد، المقتضب، ٢/ ٥٠.

(٦) المبرد، الكامل، ١/ ٣٦١.

(٧) هود: ١٥.

(٨) المبرد، المقتضب، ٢/ ٥٩.

(٩) الرضي، شرح الكافية، ٢/ ٢/ ٩٤١.

١- بمعنى فرض الوقوع في الماضي، نحو: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ﴾[١]، و:﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ﴾[٢].

٢- أو يكون الوقوع فيه متحقِّقًا، نحو: زيدٌ وإنْ كان غنيًّا إلا أنه بخيلٌ[٣].

وأهم ما احتج به أصحاب هذا القول:

- ظاهر النصوص، كما في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[٤]، وقوله: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾[٥].

- قوّة دلالة (كان) على المضي، وكثرة تصرّفها، فهي أمّ الأفعال، أصل كلّ فعل وحدث؛ لذلك تقوى على (إنْ)، ولا تقوى عليها (إنْ)[٦]، قال العكبري: «ولا تدخل (إنْ) الشرطية على فعل ماضٍ في المعنى إلا على (كان) لكثرة استعمالها، وأنها لا تدل على حدث»[٧]، وقوّة (كان) جاء من قوّة دلالتها على الزمان -كما سبق عند الرضي- حتى قيل: إنها للزمان وحده، فتأتي بعد (إنْ) الشرطية «وتبقى على المضي، لتجردها للدلالة على الزمان، فلا يغيرها أداة الشرط»[٨].

---

(١) المائدة: ١١٦.

(٢) يوسف: ٢٦.

(٣) الرضي، شرح الكافية، ٢/ ٢/ ٩٤١.

(٤) المائدة: ١١٦.

(٥) يوسف: ٢٦ – ٢٧.

(٦) ابن السراج، الأصول، ٢/ ١٩٠، مكي، مشكل إعراب القرآن، ١/ ٤٢٨، أبو عبد الله بن الفخار، شرح الجمل، ٣/ ٨٦١.

(٧) العكبري، التبيان، ١/ ٣٩.

(٨) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٤/ ١٧٢.

وهذا مذهب قوي تعضده شواهد، ويؤخذ عليه:

- أنّ وجود (كان) في الشرط ليس كافيًا لجعله ماضيًا في المعنى، فقد تأتي (كان) بعد أداة الشرط دالة على الاستقبال، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾[١].

- أن الشرط قد يكون ماضيًا في المعنى بغير لفظ (كان)، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾[٢]، فالفعل (يسرق) وإن كان مضارعًا فإن زمنه ماضٍ.

ثانيًا: أنّ الشرط لا يصح إلا مع الاستقبال، وما جاء ظاهره المضيّ فمؤوَّل، إمّا على حذف فعل الشرط وإبقاء معموله دالًّا عليه، أو أن معنى الفعل مقلوب إلى الاستقبال دون تقدير حذف فعل الشرط، وجعلهما ابن الفخار قولين[٣]، قال ابن السراج: «التأويل عندي لقوله: إنْ كنت زرتني أمسِ أكرمتك اليوم: إن تكن كنت ممن زارني أمسِ أكرمتك اليوم، وإن كنت زرتني أمسِ زرتك اليوم، فدلّت (كنت) على (تكن)، وكذلك قوله عز وجل: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[٤]؛ أي: إنْ أكنْ كنت، أو: إنْ أقلْ كنت قلته، أو أقرّ بهذا الكلام»[٥]، وذكر أنّه حُكي عن المازني ما يقارب هذا[٦].

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) يوسف: ٧٧.

(٣) أبو عبد الله بن الفخار، شرح الجمل، ٣/ ٨٦٢.

(٤) المائدة: ١١٦.

(٥) ابن السراج، الأصول، ٢/ ١٩١.

(٦) ابن السراج، الأصول، ٢/ ١٩١.

والتأويل هو مذهب الفارسي[١]، والزمخشري[٢]، والباقولي[٣]، والجرجاني[٤]، وقول للعكبري[٥]، ورجحه أبو حيان، ونسبه للجمهور[٦]، واختاره السمين[٧].

واحتجّ الجمهور لهذا القول بأنّ المعنى الذي وضع الشرط عليه لا يكون إلا في الاستقبال، وإنّما يبنى الجزاء على الشرط في المستقبل، والشرط في المعنى سبب للجزاء، فعلاقة الشرط بالجزاء هي علاقة المسبَّب بالسبب، قال ابن السراج: «وحقّ (إنْ) في الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل، لأنك إنما تشترط فيما يأتي، أن يقع شيء لوقوع غيره، وإن وليها فعل ماضٍ أحالت معناه إلى الاستقبال، وذلك قولك: إنْ قمتَ قمتُ، إنما المعنى: إنْ تقمْ أقمْ، فـ(إنْ) تجعل الماضي مستقبلًا»[٨]، ويتسم مذهب الجمهور بالحفاظ على القاعدة النحوية، وطردها على نسق واحد، ويؤخذ عليه ما يلي:

- أنّ تعليل حصر الشرط بالاستقبال بأنّ هذا مفهوم الشرط الذي وُضع عليه، مبني على تحديدهم هم لمفهوم الشرط، وهو تحديد مبني على استقراء الغالب من كلام العرب، وتأويل ما عداه، والأَولى أن يبنى المفهوم على كل كلام العرب ما أمكن ذلك.

---

(١) الفارسي، الإغفال، ٢/ ٣٣٠، وجعله رأي البصريين إلا المبرد.

(٢) الزمخشري، الكشاف، ٢/ ٣٤٠.

(٣) الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، ١/ ٣٧٩.

(٤) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ١٠٩٧.

(٥) العكبري، المتبع في شرح اللمع، ٢/ ٥٣٣، والتبيان، ١/ ٤٧٦.

(٦) أبو حيان، البحر المحيط، ١/ ٤٢٥.

(٧) السمين، الدر المصون، ١/ ١٩٧.

(٨) ابن السراج، الأصول، ٢/ ١٥٨، وانظر في هذه المسألة، وفي علاقة السبب والمسبب في الشرط، ابن الخشاب، المرتجل، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٠، وابن الحاجب، الكافية في النحو، ١٩٩، والرضي، شرح الكافية، ٢/ ٢/ ٩٠٣، والكفوي، الكليات، ٥٣٠، ٥٣١.

- أنّهم صرفوا شواهد كثيرة عن ظاهرها، والأَولى الأخذ بالظاهر، وعدم التأويل.

- أنّ تأويلهم ما جاء من الشرط ماضيًا في المعنى لا يخلو من التكلّف والتعسف في التقدير، كتأويل ابن السراج لقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[١]: «أي: إنْ أكنْ كنت، أو: إنْ أقلْ كنت قلته»[٢]. قال ابن القيم عن هذا التأويل: إنه «ضعيف جدًّا، ولا ينبئ عنه اللفظ»[٣].

- قد يترتب على التأويل تحريف المعنى وصرفه عن وجهه، وقد نبّه على ذلك الرضي وابن القيم، قال الرضي: «﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ﴾[٤] قال ابن السراج: أنا لا أقول هذا، ولكن أقول: إنّ المعنى: إنْ أكن قلته، وهو ظاهر الفساد؛ لأن هذه الحكاية إنما تجري يوم القيامة، وكون عيسى قائلًا ذلك أو غير قائل إنما هو في الدنيا»[٥]. وقال ابن القيم عند هذه الآية: «هذا شرط دخل على ماضي اللفظ، وهو ماضي المعنى قطعًا؛ لأنّ المسيح إمّا أن يكون صدر هذا الكلام منه بعد رفعه إلى السماء، أو يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة، وعلى التقديرين، فإنّما تعلَّقَ الشرطُ وجزاؤه بالماضي»[٦].

- التعليل بأن الشرط هو أن يقع شيء لوقوع غيره فيما يأتي، جاء من قصر

---

(١) المائدة: ١١٦.

(٢) ابن السراج، الأصول، ٢/ ١٩١.

(٣) ابن القيم، بدائع الفوائد، ١/ ٧٩، وانظر: طاهر حمودة، ابن قيم الجوزية (جهوده في الدرس اللغوي) ١٣٣.

(٤) المائدة: ١١٦.

(٥) الرضي، شرح الكافية، ٢/ ٢/ ٩٤٢.

(٦) ابن القيم، بدائع الفوائد، ١/ ٧٨.

مفهوم العلاقة بين الشرط والجزاء على السبب والمسبَّب، فالشرط سبب، والجزاء مسبَّب، وهذا –وإن كان هو الغالب– ليس مطردًا، فإن الشرط غير مقصور على هذا المفهوم؛ لأن الشرط قد يكون سببًا والجزاء مسبَّبًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾[١]، وقد يكون الشرط ملزومًا والجزاء لازمًا، نحو: ﴿إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥ﴾[٢] فالعِلْم ليس مسبَّبًا عن القول، بل هو لازم له، وعلى هذا فالنظر إلى العلاقة بين الشرط والجزاء بأنها علاقة ملزوم بلازم أولى من النظر إليها بأنها علاقة سبب بمسبَّب، لأنّ مفهوم اللازم والملزوم يصدق على ما كان زمنه مستقبلًا، وما كان ماضيًا، وهذا مذهب الرضي؛ فإنه لا يسلِّم بأن الشرط سبب والجزاء مسبَّب، وإنما الشرط ملزوم والجزاء لازم، سواء كان الشرط سببًا أم لا[٣]. وعرّف ابن يعيش الصنعاني الشرط بأنّه الإلزام[٤]. ويبقي بعض النحويين على علاقة السبب والمسبَّب بين الشرط والجزاء، ويجعل الجزاء قسمين: «أحدهما: أن يكون مضمونه مسبَّبًا عن مضمون الشرط، نحو: إن جئتني أكرمتك. والثاني: ألا يكون مضمون الجزاء مسبَّبًا عن مضمون الشرط، وإنما يكون الإخبار به مسبَّبًا، نحو: إنْ تكرمني فقد أكرمتك أمس»[٥]. وعلاقة الملزوم باللازم أولى؛ لأنها تشملهما.

وذهب بعض أصحاب هذا القول مذهبَ القائلين بجواز مجيء الشرط ماضيًا مع (كان) في بعض كتبهم، كالعكبري[٦]، وأبي حيّان[٧]، وهذا دليل على قوة مأخذ

(١) الأنفال: ٢٩.

(٢) المائدة: ١١٦.

(٣) الرضي، شرح الكافية، ٢/ ٢/ ١٣٩٨. وانظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٤/ ٣٣.

(٤) ابن يعيش الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، ٢٩٢.

(٥) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٤/ ٣٣، ونسبه لابن الحاجب.

(٦) العكبري، التبيان، ١/ ٣٩.

(٧) أبو حيان، تذكرة النحاة، ٤٨٤.

المجيزين، ووجاهة استدلالهم؛ فيترجّح عند النحوي أحد القولين في آنٍ، ويترجح عنده القول الآخر في آنٍ آخر.

ثالثًا: «أنّ (إنْ) في هذا الموضع محمولة على (لو) في بقاء معناها الوضعي، وهو قول الفراء»[(١)].

وردَّ ابن الفخار هذا القول لأمرين[(٢)]:

- أنّ جواب (إنْ) يكون مستقبلًا، ولا يكون ذلك في (لو).

- أنّها دعوى مجرَّدة.

وهذا صحيح لو صحّ أنّ هذا رأي الفراء في هذه المسألة، وهو محلّ نظر، وسبب نسبة هذا القول له أنه ذكر في أكثر من موضع أنّ «(لو) و(إنْ) متقاربان في المعنى؛ ولذا جاز أن يجازى (لو) بجواب (إنْ)، و(إنْ) بجواب (لو)»[(٣)]، وذلك نحو: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾[(٤)] فهي كقوله: وإن أعجبتكم، ونحو: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾[(٥)] فأجيبت (إنْ) بجواب (لو).

وليس هذا هو رأي الفراء في مسألة مجيء الشرط ماضيًا؛ لأمور:

- أنّ رأيه فيها غير صريح.

- أنّ الآيات التي أورد عندها جواز أن يُجازى (لو) بجواب (إنْ) و(إنْ)

---

(١) أبو عبد الله بن الفخار، شرح الجمل، ٣/ ٨٦٢.

(٢) أبو عبد الله بن الفخار، شرح الجمل، ٣/ ٨٦٢.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١/ ١٤٣، ونحوه: ١/ ٨٤، ١/ ١٧٥.

(٤) البقرة: ٢٢١.

(٥) الروم: ٥١.

بجواب (لو) جاء الشرط فيها مستقبل المعنى، لا ماضيًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾[١].

- وليس له كلام عند الآيات المشهورة التي وقع فيها الخلاف بين النحويين في زمن الشرط بين المضي والتأويل بالمستقبل، وأشهرها قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[٢]، وقوله: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ۝٢٦ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾[٣].

وما ذكره ابن الفخار من أنّ جواب (إنْ) يجيء مستقبلًا، ولا يكون ذلك في (لو) لم يفُت الفراء، فقد نبّه إلى أنّ تقارب (إنْ) و(لو) في المعنى يكون إذا وليهما الفعل الماضي، وفرّق بينهما بأنّ (إنْ) يكون جوابها مستقبلًا «مثل قولك: لئن قمتَ لأقومنّ، ولئن أحسنتَ لتكرمنّ، ولئن أسأتَ لا يُحسن إليك، وتجب (لو) بالماضي، فتقول: لو قمتَ لقمتُ، ولا تقول: لو قمتَ لأقومنّ، فهذا الذي عليه يُعمل، فإذا أجيبت (لو) بجواب (لئنْ) فالذي قلت لك من لفظ فعليهما بالمضي»[٤].

والأقرب أنّ رأي الفراء في هذه المسألة هو جواز مجيء الشرط ماضيًا في المعنى إذا كان بلفظ (كان)، كما يفهم من هذا النص: «كيف قال قوله: ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾[٥] وهذا الأمر قد مضى؟ قيل: أُضمرت (كان) فصلح الكلام، ومثله أن تقول: قد أعتقت عبدين، فإن لم أعتق اثنين فواحدًا بقيمتهما، والمعنى: إلا

(١) الروم: ٥١.
(٢) المائدة: ١١٦.
(٣) يوسف: ٢٦-٢٧.
(٤) الفراء، معاني القرآن، ١/ ٨٤.
(٥) البقرة: ٢٦٥.

أكن؛ لأنه ماضٍ، فلا بدّ من إضمار (كان)، لأنّ الكلام جزاء»[١].

رابعًا: يُفرَّق بين التعليق الوعدي والتعليق الخبري، فالتعليق الوعدي يستلزم الاستقبال، وأمّا التعليق الخبري فلا يستلزمه، وهذا رأي ابن قيّم الجوزيّة، وردّ على من تأوّل الماضي بالمستقبل، فقال في تقرير هذه المسألة: «قال تعالى عن عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[٢] فهذا شرط دخل على ماضي اللفظ، وهو ماضي المعنى قطعًا؛ لأن المسيح إمّا أن يكون صَدَر هذا الكلام منه بعد رفعه إلى السماء، أو يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة، وعلى التقديرين، فإنما تعلَّق الشرط وجزاؤه بالماضي...

وقال ابن السرّاج في أصوله: يجب تأويلهما بفعلين مستقبلين، تقديرهما: إن يثبُت في المستقبل أني قلته في الماضي يثبت أنك علمته، وكل شيء تقرَّر في الماضي كان ثبوته في المستقبل معلومًا، فيحسن التعليق عليه.

وهذا الجواب أيضًا ضعيف جدًّا، ولا ينبئ عنه اللفظ، وليت شعري ما يصنعون بقول النبي ﷺ لعائشة: (إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه)[٣] هل يقول عاقل: إن الشرط هنا مستقبل؟!

أما التأويل الأول؛ فمنتفٍ هنا قطعًا. وأما الثاني؛ فلا يخفى وجه التعسّف فيه، وأنّه لم يقصد: إنْ يَثْبُت في المستقبل أنكِ أذنبتِ في الماضي فتوبي، ولا قصد

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١/ ١٧٨.

(٢) المائدة: ١١٦.

(٣) رواه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المغازي، باب حديث الإفك، ٥/ ١٥٢، برقم: ٤١٤١، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، ٨/ ١١٢، برقم: ٤٩٧٤.

هذا المعنى، وإنما المقصود المراد ما دلَّ عليه الكلام: إن كان صدر منكِ ذنب فيما مضى فاستقبليه بالتوبة، لم يرد إلا هذا الكلام.

وإذا ظهر فساد الجوابين، فالصواب أن يقال: جملة الشرط والجزاء تارة تكون تعليقًا محضًا، غير متضمّن جوابًا لسائل: هل كان كذا؟ ولا مُتضمِّن لنفي قول من قال: قد كان كذا؛ فهذا يقتضي الاستقبال، وتارة يكون مقصوده ومضمنه جواب سائل: هل وقع كذا؟ أو ردّ قوله: قد وقع كذا، فإذا علق الجواب ههنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلًا لا لفظًا ولا معنًى، بل لا يصح فيه الاستقبال بحالٍ، كمن يقول لرجل: هل أعتقت عبدك؟ فيقول: إن كنت قد أعتقته فقد أعتقته لله. فما للاستقبال هنا معنًى قط، وكذلك إذا قلتَ لمن قال: صحبتُ فلانًا، فيقول: إن كنت صحبته فقد أصبت بصحبته خيرًا. وكذلك إذا قلت له: هل أذنبت؟ فيقول: إن كنتُ قد أذنبتُ فإني قد تبت إلى الله واستغفرته... فقد عرفت أنّ هذه المواضعَ كلَّها مواضع ماضٍ لفظًا ومعنًى ليطابق السؤال الجواب، ويصح التعليق الخبري لا الوعدي. فالتعليق الوعدي يستلزم الاستقبال، وأمّا التعليق الخبري فلا يستلزمه...

وهذه دقيقة خَلَت عنها كتب النحاة والفضلاء، وهي كما ترى وضوحًا وبرهانًا، ولله الحمد»[١].

وقد استدر ك ابن القيم بهذا على النحويين ما فاتهم من التوفيق بين القاعدة المشهورة المقتضية استقبال الشرط بعد (إنْ)، والشواهد التي جاء فيها الشرط ماضيًا في المعنى، وبيّن فساد المعنى عند المتأوِّلين، وضرب أمثلة تبيِّن فساد مقولتهم، وطرح نظرية تفرِّق بين التعليق الوعدي والتعليق الخبري[٢]. ويتسم ما

(١) ابن القيّم، بدائع الفوائد، ١/ ٧٨- ٨١.

(٢) انظر: طاهر حمودة، ابن قيم الجوزية: جهوده في الدرس اللغوي، ١٣٣-١٣٤، الشمسان، الجملة =

طرحه بخلوِّه من التكلّف.

ويُؤخذ على ما ذكره ما يلي:

- أنّه قسم التعليق إلى تعليق وعدي يستلزم الاستقبال، وتعليق خبري لا يستلزمه، والحقّ أنّ كليهما تعليق خبري؛ لأنّ الوعد خبر، والأصل أنّ جملة الجزاء خبرية، وجملة الشرط إنشائية؛ فإنّ «معنى (إنْ) الشرطية: تعليق فعل خبريّ على فعل إنشائيّ»[(١)]، ويمكن تصحيح الضابط بأن يُقال: يفرَّق بين التعليق الوعدي والتعليق غير الوعدي.

- أنّ هذا الضابط لا ينطبق على جميع أحوال الشرط، فإن الشرط قد يكون ماضيًا في المعنى، والجزاء ليس خبرًا، فقد تكون جملة الجزاء «أمرًا أو نهيًا أو دعاءً أو استفهامية»[(٢)]، كالحديث الذي أورده ابن القيم في معرِض ردِّه على من منع كون الشرط ماضيًا، وهو قوله ﷺ: «إنْ كنتِ ألَمَمْتِ بذنبٍ فاستغفري الله وتوبي إليه»[(٣)]، فهذا الحديث حجة له في كون زمن الشرط ماضيًا معنًى، وحجة عليه في كون التعليق غيرَ خبريّ. والتعليق الإنشائيّ قد يكون الزمن معه ماضيًا، كالحديث السابق، وقد يكون مستقبلًا، كقوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[(٤)] فالتعليق في هذه الآية إنشائيّ، لا خبريّ، ولا وعديّ، وزمنه الاستقبال.

=

الشرطية عند النحاة العرب، ٢٦٩-٢٧١، كريري، أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين، ٣٩١-٣٩٢.

(١) ابن بصيبص الزبيدي، شرح المقدمة المحسبة، ٤٨٤.

(٢) ابن عصفور، المقرب، ٣٠١.

(٣) رواه البخاري، الجامع الصحيح، ٥/ ١٥٢، برقم: ٤١٤١، ومسلم، الجامع الصحيح، ٨/ ١١٢، برقم: ٤٩٧٤.

(٤) الحجرات: ٦.

- أنّه جعل التعليق الوعدي مستقبل الزمن، والآية السابقة ليست من التعليق الوعدي، ومع ذلك فزمنها مستقبل، مع أن ابن القيم تدارك ذلك في موضع آخر فنبّه إلى الإنشاء، فقال: «وأمّا الماضي فيُصرف إلى الاستقبال بعد أدوات الشرط في الوعد والإنشاء ونحوه، لا في الخبر، كقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[١] ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾[٢]، وكقوله: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[٣]، وكقول النبي ﷺ لعائشة: (إنْ كنتِ ألمَمْتِ بذنبٍ فاستغفري الله وتوبي إليه)...»[٤]، وكرّر ابن القيم -هنا- الفصل بين الوعد والخبر. والوعد من الخبر.

- أنّ الشرط قد يكون ماضيًا في المعنى، والتعليق وعديًّا، كقول النبي ﷺ لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**إِنْ كُنْتِ بَرِيئَةً فَسَيُبَرِّئُكِ اللهُ**»[٥]، فالشرط في هذا الحديث ماضٍ، والتعليق وعديٌّ، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٩٢﴾ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾[٦]، فزمن الشرط في الآية ماضٍ، والتعليق وعديّ، إذا قيل: إنّ ما بعد الفاء جواب (إنْ) لا (أمّا)، وهو منسوب لأبي علي الفارسيّ[٧].

- قول ابن القيم: «وهذه دقيقة خلت منها كتب النحاة والفضلاء» غير دقيق؛

---

(١) يوسف: ٢٦.

(٢) يوسف: ٢٧.

(٣) المائدة: ١١٦.

(٤) ابن القيم، بدائع الفوائد، ٤/ ١٦٣٣.

(٥) رواه البخاري، الجامع الصحيح، ٥/ ١٥٢، ومسلم، الجامع الصحيح، ٨/ ١١٢.

(٦) الواقعة: ٩٢ - ٩٣.

(٧) نسبه أبو حيان إليه، وذكر أنّ له قولًا بأنّ الفاء جواب (أمّا)، البحر المحيط، ٢٤/ ١٦١، وفي كتاب الشعر، ١/ ٢٦٤ ذكر أن الفاء جواب (أمّا)، ولا تكون جواب الجزاء، وكذلك في التعليقة على كتاب سيبويه، ٢/ ١٨٥-١٨٦، والحجة للقراء السبعة، ٣/ ١٠٤.

فقد سبق صدر الأفاضل الخوارزمي إلى القول بأن الشرط الخبري لا يستلزم الاستقبال، فقال في شرح المفصل: «فإن سألت: فما بال (إنْ) لم تُحِلْ[١] نحو قوله[٢]:

إِنْ كُنْتُ خُنْتُك[٣] في المَوَدَّةِ ساعةً فَذَمَمْتُ سيفَ الدولةِ المحْمُودَا

فإن المراد به الماضي، ومن ثم قال أبو العباس: وممّا يُسأَل عنه في هذا الباب قولك: إنْ كنتَ زرتني أمسِ أكرمتُك اليوم، فقد صار ما بعد (إنْ) يقع في معنى الماضي؟ أجبتُ: لأنّ (إنْ) وإن اقتضى تغيير الشرط إلى الاستقبال، لكن وقوع الماضي في مقام الخبر يقتضي أن لا يتغير إلى الاستقبال»[٤].

❐ **المختار في هذه المسألة:**

كلّ الآراء السابقة لا تخلو من مآخذ –كما سبق– ويطرح هذا البحث رأيًا آخر في هذه القضية، وهو:

أنّ الأصل في الشرط الاستقبال، وهو الغالب في الاستعمال، ويجوز أن يكون ماضيًا في المعنى إذا دلّ الفعل على استمرار الحدث والاتّصاف به، فإذا أُريد استمرار الصفة وثبوتها ولزومها منذ الزمن الماضي جاز أن يكون الشرط ماضيًا، لكنّه ماضٍ غير منقطع، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ فَأْتِ بِهَآ﴾[٥] فقوله: (كنت جئت) دلّت على حدث ماضٍ مستمرّ؛ أي: إن كنت موصوفًا بأنّك جاءٍ

---

(١) في الكتاب (تحمل) والصواب الذي يقتضيه السياق: (تحل)؛ أي: لم تحل زمن الفعل إلى الاستقبال.

(٢) قائله أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الصابئ (ت ٣٨٤هـ)، الثعالبي، يتيمة الدهر، ١/ ٣٥، والحموي، معجم الأدباء، ١/ ١٣٤.

(٣) في الكتاب(جئتك) وهو تصحيف، والصواب: (خنتك) كما عند الثعالبي في يتيمة الدهر، ١/ ٣٥، والحموي، معجم الأدباء، ١/ ١٣٤.

(٤) صدر الأفاضل الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، ٤/ ١٤٤.

(٥) الأعراف: ١٠٦.

بآية فائْتِ بها، قال الزمخشري: «معناه: إنْ كنتَ جئتَ من عند من أرسلك بآية، فائتني بها، وأحضرها عندي لتصحَّ دعواك، ويثبت صدقك»(١)، فمجيءُ موسى بالآية من عند الله ماضٍ مستمرٌّ لم ينقطع زمنَ كلام فرعون، أمّا نحو: إنْ جاء محمدٌ أكرمتُه، فلا تدلّ على الماضي؛ لعدم دلالتها على الاستمرار والاتّصاف، فلا يوصف بأنّه جاءٍ؛ لأنّه لم يجئ بعد، فالشرط –هنا– مستقبل المعنى، وقد وقفتُ على إشارات إلى الماضي المستمرّ في الشرط عند النحويين، فسّروا بها مجيء الشرط ماضيًا، وبعضهم علّق الشرط على ما يستقبل من هذا الماضي المستمر، لا على الجزء الذي مضى، وهذه الإشارات أَوْرَدَها:

– **الباقولي**، وهو يرى أنّ الشرط لا يصحّ في الماضي، وقال عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾(٢): «ومن كسر (إنْ صدوكم) فالمعنى إن استدام صدّهم إياكم وتمادى فلا يجرمنّكم على الاعتداء بغضهم؛ أي: بغضكم إيّاهم. وإنّما فسرنا (إن صدوكم) باستدامة الصدّ؛ لأنّه شرط، والشرط لا يصحّ في الماضي، وصدّهم كان فيما مضى»(٣).

– **العكبري**، قال عند آية المائدة السابقة: «ويُقرأ بكسرها على أنّها شرط، والمعنى: إن يصدّوكم مثل ذلك الصدّ، أو يستديموا الصدّ، وإنّما قُدِّر بذلك، لأنّ الصدّ كان قد وقع من الكفار للمسلمين»(٤).

– **ابن الحاجب**، وهو يرى أنّ (إنْ) تختصّ بالمستقبل، وقد يكون الماضي

---

(١) الزمخشري، الكشاف، ٢/ ١٠٤.

(٢) المائدة: ٢.

(٣) الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، ١/ ٣٣٧.

(٤) العكبري، التبيان، ١/ ٤١٧.

مرادًا إن أُريد به الماضي مع المستقبل جميعًا، فقال: «إنّ الفعل الواقع بعد حرف الشرط معناه الاستقبال، وقد يراد به الماضي مع المستقبل جميعًا لا الماضي وحده، كما يجوزه بعضهم، مثل قوله: ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾[١] فيدخل في مثل ذلك الماضي والمستقبل»[٢].

- **أبو حيّان**، وهو يرى أنّ (إنْ) لا يليها إلا المستقبل، ويتأوّل ما ظاهره المضي[٣]، ولمّا جاء عند قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾[٤] ذكر أنّ بعض المفسرين جعل كونهم في ريب ماضيًا، وأنّ كلام الله -تعالى- جرى على التحقيق، يبيّن هذا أنّ سبب نزول الآية قول اليهود: إنّا لفي شكّ ممّا جاء به، ثمّ قال: «ولا تنافي بين إن كانوا في ريب فيما مضى، وإن تعلق على كونهم في ريب في المستقبل؛ لأنّ الماضي من الجائز أن يُستدام»[٥]. فهو يعلِّق الشرط في الماضي المستدام في المستقبل منه فقط، ولا يُراد التعليق على الماضي، ولا تنافي عنده بين تقدّم الحدث وتعليق الجزاء على وقوعه في المستقبل.

❐ مواضع الماضي المستمرّ في الشرط:

يكون الحدث ماضيًا في المعنى مستمرًّا في مواضع:

- أن يكون بلفظ(كان).

- أن يكون الماضي دالًّا بلفظه وسياقه على الاستمرار.

---

(١) محمد: ٣٦.

(٢) ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، ٤١٣.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط، ١/ ٤٢٥.

(٤) البقرة: ٢٣.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط، ١/ ٤٢٦.

- أن يكون بلفظ المضارع الدالّ على حدثٍ ماضٍ.

وبيان ذلك فيما يلي:

١- أن يكون بلفظ (كان):

تختصّ (كان) بأنّها تأتي دالّة على الاستمرار والدوام[١]، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[٢]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾[٣]، ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾[٤]، ويجوز أن يأتي الشرط ماضيًا مع (كان)؛ لأنها تدلّ على الماضي المستمرّ، وجاءت دلالتها على الاستمرار من دلالتها على الاتّصاف بالحدث، لا على الحدث المجرّد، فهي «تدلّ على اتّصاف اسمها بخبرها منذ

(١) اختلف النحويون في دلالة (كان) على الاستمرار؛ فقيل: تدلّ على الاستمرار في مواضع وعلى الانقطاع في مواضع أخرى، وهو ظاهر كلام المبرّد [المقتضب، ٤/ ١١٩]، وصحّحه ابن عصفور [شرح جمل الزجاجي، ١/ ٤١٢]، وجعل ابن مالك «الأصل في (كان) الدلالة على دوام مضمون الجملة إلى زمن النطق بها دون تعرّض لانقطاع)) [شرح التسهيل، ١/ ٣٤٥] وذهب أبو حيان إلى أنّها تستعمل للدلالة على الاستمرار، وليس هو الأصل [البحر المحيط، ٨/ ٩٢-٩٣، ٩/ ٣٢، ٢٢/ ٥٥٠]، وذهب ابن معطٍ إلى أنّها تدلّ على الدوام، فقال في الدرّة الألفية:

فَكانَ للماضي الذي ما انْقَطَعا

[الدرّة الألفية في علم العربية، ٣٥]، وذهب الزمخشري إلى أنّ «(كان) عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على سابق عدم، ولا على انقطاع طارئ)) [الكشاف، ١/ ٣٠٦]، واختار هذا القول الزركشي [البرهان في علوم القرآن، ٤/ ١٦٦]، وانظر: [ابن الشجري، الأمالي، ٢/ ٤٨٢- ٤٨٣]، [والزركشي، البرهان، ٤/ ١٦٥-١٧٢]، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١/ ٣٨٠]، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٨/ ٢٧٩- ٢٨٢]، والراجح الذي تلتقي عليه الشواهد أنّها تأتي دالّة على الاستمرار في مواضع، وتأتي دالّة على الانقطاع في مواضع أُخَر.

(٢) النساء: ٩٦.

(٣) النساء: ١٤٨.

(٤) الإسراء: ٣٢.

المضيّ»[١]، وهو اتّصاف متمكّن[٢]، وممّا يسهم في دلالة (كان) على الاتّصاف اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية التي تدلّ على الثبوت، لا على التجدّد والحدوث.

ولدلالة (كان) على الاتّصاف والثبوت جيء بها بعد (إنْ) الشرطية، ولم يُؤتَ بالفعل مجرّدًا، مع أنّه مقصود في نحو قوله تعالى:

- ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[٣]، ولم يقل: إنْ قلته؛ لأنّ المقصود الاتّصاف بأنّه قائل.

- ﴿إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ فَأْتِ بِهَآ﴾[٤]، ولم يقل: إنْ جئت بآية؛ لأنّ المقصود الاتّصاف الثابت بالمجيء.

- ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[٥]، ولم يقل: إنْ قُدّ قميصه؛ لأنّ المقصود الاتّصاف بكونه مقدودًا.

وقد نبّه النحويّون إلى هذه الدلالة الزائدة –وهي الاتّصاف– التي أضافتها (كان) إلى الجملة، وفرّقوا –مثلًا– بين الجملتين التاليتين:

- لا تكذب.

- لا تكن كاذبًا.

---

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ١/ ٢٩٥.

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ١٤/ ٣٥.

(٣) المائدة: ١١٦.

(٤) الأعراف: ١٠٦.

(٥) يوسف: ٢٦.

فالأولى نهيٌ عن الحدث –الكذب–، والثانية نهي عن الاتّصاف به، والاتّصاف أثبت من الحدث المجرّد، قال أبو حيان عند قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾[١]: «نهى أن يكون منهم، والنهي عن كونه منهم أبلغ من النهي عن نفس الفعل؛ فقولك: لا تكن ظالمًا، أبلغ من قولك: لا تظلم؛ لأنّ (لا تظلم) نهي عن الالتباس بالظلم، وقولك: لا تكن ظالمًا، نهيٌ عن الكون بهذه الصفة؛ والنهي عن الكون على صفة أبلغ من النهي عن تلك الصفة؛ إذ النهي عن الكون على صفة يدل بالوضع على عموم الأكوان المستقبلة على تلك الصفة، ويلزم من ذلك عموم تلك الصفة، والنهي عن الصفة يدلّ بالوضع على عموم تلك الصفة، وفرقٌ بين ما يدلّ على عموم ويستلزم عمومًا، وبين ما يدلّ على عموم فقط؛ فلذلك كان أبلغ، ولذلك كثر النهي عن الكون، قال تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[٢]، ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[٣]، ﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾[٤] والكينونة في الحقيقة ليست مُتَعَلَّقَ النهي، والمعنى: لا تظلم في كلّ أكوانك، فلا يمرَّ بك وقت يوجد فيه منك ظلم، فتصير (كان) فيه نصًّا على سائر الأكوان»[٥].

وشواهد (كان) الدالّة على الماضي المستمرّ بعد (إنْ) الشرطية كثيرة، منها في القرآن الكريم:

- ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[٦]، والاستمرار –هنا– على افتراض صحّة

---

(١) البقرة: ١٤٧.

(٢) الأنعام: ٣٥.

(٣) يونس: ٩٥.

(٤) هود: ١٧.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ٧٧-٧٨.

(٦) المائدة: ١١٦.

المقولة.

- ﴿إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ فَأْتِ بِهَآ﴾[١].

- ﴿إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾[٢]

- ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[٣]، ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾[٤].

- ﴿قَالُوا۟ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمْ كَـٰذِبِينَ﴾[٥].

- ﴿وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾[٦].

وفي الحديث: «إنْ كنتِ ألمَمْتِ بذنبٍ فاستغفري اللهَ وتوبي إليه»[٧].

ومن شواهد الشعر:

- قول امرئ القيس[٨]:

أَفـاطِمَ مَهْـلًا بَعْـضَ هَـذا التَّـدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صُرْمِيْ فَأَجْمِلِي

- قول حسّان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٩]:

---

(١) الأعراف: ١٠٦.

(٢) يونس: ٧١.

(٣) يوسف: ٢٦.

(٤) يوسف: ٢٧.

(٥) يوسف: ٧٤.

(٦) النور: ٩.

(٧) رواه البخاري، الجامع الصحيح، ٥/ ١٥٢، ومسلم، الجامع الصحيح، ٨/ ١١٢.

(٨) امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، ١/ ١٩٢.

(٩) حسان بن ثابت، ديوانه، ١٠٨.

إِنْ كُنْــتِ كَاذِبَــةَ الــذي حَــدَّثْتِنا فَنَجَوْتِ مَنْجى الحارِثِ بنِ هِشامِ

ودلالة (كان) على المضيّ بعد (إنْ) ليست دائمة؛ فمع قوّة دلالتها عليه تأتي في بعض السياقات دالّة على المستقبل، قال الفرّاء: «(كان) إنّما خلقت للماضي إلّا في الجزاء فإنّها تصلح للمستقبل»(١)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾(٢)؛ فإنّها «استعملت للمستقبل بلفظ الماضي»(٣).

٢- أن يكون الماضي دالًّا بلفظه وسياقه على الاستمرار:

عرّف الزجاجي الفعل الماضي، فقال: «الفعل الماضي ما تقضّى، وأتى عليه زمانان لا أقلّ من ذلك؛ زمان وجد فيه، وزمان خُبِّر فيه عنه»(٤). وهذا حدٌّ غير جامع؛ فإنّه يصدق على الماضي المنقطع، دون المستمرّ، وربّما جاء هذا الحدّ من افتراض «أنّ هناك ارتباطًا قويًّا بين الصيغة الصرفيّة والزمن»(٥)، وربّما ساهم تبنّي هذا التحديد «في عدم الانتباه إلى معاني الأزمنة المركبة»(٦).

والحقّ أنّ الزمن في الفعل الماضي مختلف، وقد فرّق المستشرق وليم رايت بين دلالات الفعل الماضي في العربية حسب السياقات التي يرد فيها، فذكر من ذلك:

«- الدلالة على حدث اكتمل في بعض الوقت الماضي، نحو: جاء زيد.

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١/ ١٨٠.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣/ ١٨٧.

(٤) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٨٧.

(٥) جحفة، دلالة الزمن في العربية، ٤٩.

(٦) جحفة، دلالة الزمن في العربية، ٤٨.

- الدلالة على اكتمال الحدث في لحظة التلفظ، وما يزال مستمرًّا، نحو: ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾[١]، وغالبًا ما تسبقه (قد).

- الدلالة على أنّ الحدث تمّ قبلًا، ويستمرّ في حالة تمام، نحو: اتّفق الرواة...

- الدلالة على أنّ الحدث قد تمّ حالًا في لحظة التلفّظ، نحو: بعتك أو زوجتك...»[٢].

ومن أمثلة الفعل الماضي الدالّ على الاستمرار: أنْعَمَ، أباحَ، أحلَّ، حرّمَ، منَعَ، أَمَرَ... ونحوها من الأفعال التي تصلح أن تُستدام؛ فالإنعام والإباحة والإحلال والتحريم والمنع والأمر ممّا يصح استدامته، وللسياق أثر في الدلالة على الاستمرار، فيقال في الشرط:

- إنْ حرّم الله شيئًا فاجتنبْه.

- إنْ أمرَ الله بشيء فافعله.

- إنْ أحلّ الله شيئًا فأَحِلَّه...

ومن شواهده قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْ﴾[٣]، بكسر همزة (إنْ) في: (إنْ صدُّوكم)، قرأها من السبعة ابنُ كثير وأبو عمرو[٤]؛ فـ(إنْ) في الآية شرطية، والصدّ ماضٍ، لأنّه وقع في الحديبية سنة ستٍّ من الهجرة، والآية نزلت عام عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة،

---

(١) البقرة: ٤٠.

(٢) جحفة، دلالة الزمن في العربية، ٦٤.

(٣) المائدة: ٢.

(٤) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ٢٤٢. مكي، التبصرة في القراءات السبع، ٤٨٤.

أو في الحديبية بعد الصدّ لمّا أراد الصحابة صدَّ ناس من المشركين عن العمرة، وقالوا: نصدُّ هؤلاء كما صدّنا أصحابهم[١]، فالصدُّ إذًا ماضٍ، لكنّه لا زال مستمرًّا، وأشار الباقولي إلى معنى الاستدامة –هنا– وإن كان ممن يرى وجوب استقبال الشرط، فالشرط واقعٌ على الزمن المستقبل من هذا الفعل المستدام، فقال: «ومن كسر (إنْ صدّوكم) فالمعنى: إن استدام صدّهم إيّاكم وتمادى، فلا يجرمنّكم على الاعتداء بغضهم؛ أي: بغضكم إيّاهم، وإنّما فسّرنا (إنْ صدّوكم) باستدامة الصدّ؛ لأنّه شرط، والشرط لا يصحّ في الماضي، وصدُّهم كان فيما مضى»[٢].

والتخريج باستدامة الصدّ وجه عند العكبري[٣].

والقول بأن الماضي دالّ على الاستدامة هو الراجح، وحصر الشرط بالزمن المستقبل منه تكلّف وتحكّم بلا دليل، إلا الرغبة في طرد القاعدة النحوية على نسق واحد.

وهذه الآية صريحة في مضيّ زمن فعل الشرط، لما سبق في سبب نزولها، ولذا تأوّلها كثير من النحويين الذين لا يجيزون كون الشرط ماضيًا، فقال أبو علي الفارسي: «قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إنْ صدّوكم) بالكسر، وقرأ الباقون: (أنْ صدّوكم) بالفتح. قال أبو علي: حجة ابن كثير وأبي عمرو في كسرهما الهمزة أنهما جعلا (إنْ) للجزاء، فإن قلت: كيف صحّ الجزاء هنا والصدّ ماضٍ، لأنّه إنّما هو ما كان من المشركين من صدّهم المسلمين عن البيت في الحديبية، والجزاء إنّما يكون بما لم يأت، فأمّا ما كان ماضيًا فلا يكون فيه الجزاء. فالقول فيه: أنّ الماضي قد يقع

(١) الواحدي، أسباب النزول، ١٨١ – ١٨٢.
(٢) الباقولي، كشف المشكلات، ١/ ٣٣٧.
(٣) العكبري، التبيان، ١/ ٤١٦.

في الجزاء، وليس على أنّ المراد بالماضي الجزاء، ولكن المراد أنّ ما كان مثل هذا الفعل، فيكون اللفظ على ما مضى، والمعنى على مثله، كأنّه يقول: إنْ وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا...»[١].

وذكر نحو هذا الأزهريّ[٢]، ومكيّ[٣]، والواحدي[٤]، والعكبري[٥]، وأبو حيان[٦]، والسمين[٧]، وابن عقيل[٨].

وقولهم: إنّ المراد المِثل؛ أي: إن وقع في المستقبل مثل الذي وقع في الماضي... قول متكلَّف لا دليل عليه، والأولى أن يُقال: إنّ الآية على ظاهرها، والمراد به الماضي المستمرّ، الذي لم ينقطع بعد؛ فالصدُّ سابقٌ نزولَ الآية، ولا زال المشركون يصدون المسلمين وقت نزول الآية.

٣- أن يكون بلفظ المضارع الدالّ على حدثٍ ماضٍ:

يأتي المضارع بعد أداة الشرط، ويدلّ على حدث ماضٍ، وهو قسمان:

- ما يكون الحدث فيه ماضيًا مستمرًّا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾[٩] فعجب الرسول ﷺ من تكذيب قومه وكفرهم ماضٍ، لكنّه لا زال

---

(١) الفارسي، الحجة، ٣/ ٢١٢- ٢١٣.

(٢) الأزهري، معاني القراءات، ١٤٢.

(٣) مكي، مشكل إعراب القرآن، ١/ ٢١٨. والكشف عن وجوه القراءات السبع، ١/ ٤٠٥.

(٤) الواحدي، التفسير البسيط، ٧/ ٢٣٧.

(٥) العكبري، التبيان، ١/ ٤١٦.

(٦) أبو حيان، البحر المحيط، ١٠/ ٣٥٠.

(٧) السمين، الدرّ المصون، ٤/ ١٩٣.

(٨) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣/ ١٨٦.

(٩) الرعد: ٥.

مستمرًّا، قال الطبري: «عن قتادة: قوله: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾[١] إنْ عجبت يا محمد فعجبٌ»[٢]. ونصَّ السيرافيّ على أنّه ماضٍ، وتأوّله[٣].

- ما يكون فيه الحدث ماضيًا منقطعًا، ولكنّه نُزِّل منزلة المستمرّ؛ لغرض بلاغيّ، والعرب تفعل ذلك؛ فقد استعملوا الماضي للمستقبل؛ تنزيلًا له منزلة المحقَّق، كما في قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[٤]، وقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾[٥] قال أبو حيان: «عبّر بالماضي عن المستقبل؛ لتحقّق وقوعه»[٦]؛ فكذلك يوضع المضارع موضع الماضي؛ لبيان حضوره في النفس، وكأنّه مستمرّ لم ينقطع، أو يكون زمن هذا المضارع ماضيًا قريبًا، فكأنّه حاضر، قال ابن جزيّ في وضع المضارع موضع الماضي: «وضع المضارع موضع الماضي؛ ليصوِّر في نفوس المخاطبين أنّ الأمر كأنّه حاضر دائم»[٧].

ومن شواهد هذا النوع قوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾[٩]؛ فالحدث في (يمسسكم) ماضٍ؛ لأنّ الآية نزلت بعد معركة أحد[١٠]، والحدث في (يسرق) ماض

---

(١) الرعد: ٥.

(٢) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ١٦/ ٣٤٦.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١١/ ٩٦.

(٤) النحل: ١.

(٥) الأعراف: ٤٤.

(٦) أبو حيان، البحر المحيط، ١٢/ ٥٤٦.

(٧) ابن جزيّ، التسهيل لعلوم التنزيل، ١/ ١٤٧.

(٨) آل عمران: ١٤٠.

(٩) يوسف: ٧٧.

(١٠) الواحدي، أسباب النزول، ١٢٠.

أيضًا؛ فإنّهم قالوا ذلك بعدما قيل لهم: (إنّكم لسارقون).

ومن شواهد هذا النوع الشعرية قول ثابت قطنة[١]:

إِنْ يقْتُلُوكَ فإنَّ قتْلَكَ لم يَكُنْ عارًا عليكَ وبعْضُ قَتْلٍ عارُ

وقول رُبَيِّعة الأسدي[٢]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ عُرُوشَهَم بِعُتَيْبَةَ بنِ الحارِثِ بنِ شِهابِ

فالقتل في البيتين ماضٍ، قال السيرافي بعد البيتين السابقين: «والمخاطبان مقتولان، والقتل واقع بهما»[٣]؛ فالحدث إذًا بعد أداة الشرط ماضٍ، يدلّ على ذلك السياق، وعُبِّر عنه بالفعل المضارع الذي يدل في الأصل على الحال أو الاستقبال؛ ليصوِّره بصورة المستمرّ الذي لم يغبْ عن الذهن، يقوِّي ذلك سياق الرثاء الذي ينمُّ عن الفجيعة بقتل المرثيّ.

وقد تأوَّل جمهور النحويين هذه الشواهد بأنّ هذا الفعل محمول على فعل آخر غيره، وأنّ المعنى: إنْ يفخروا بقتلك... أو إنْ يتبيّن أنّهم قتلوك[٤]، وهذا التأويل ضعيف؛ لأمور:

---

(١) شعر ثابت قطنة العتكي، جمع وتحقيق: ماجد السامرائي، ٤٩.

(٢) صدر الدين علي البصري، الحماسة البصرية، ٢/ ٦٨٠.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١١/ ٩٧.

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١١/ ٩٧، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ٢/ ٨٤٥، والبطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ٣٦٨، ٣٧٠، وابن هشام، مغني اللبيب، ٤١، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٩/ ٤٤١٩- ٤٤٢٠، والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٩/ ٥٧٨.

- أنّه يمكن حمل الشواهد على الظاهر، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه.

- التكلف في التأويل بلا دليل، فلا دليل على فخر أعدائه، بل يدلّ على تسلية نفسه، وليس المراد التبيّن؛ لأنّ الشاعر على يقين بمقتل المرثيّ، وأنشأ تلك القصيدة لذلك الغرض.

- الاضطراب في التأويل وعدم الاطّراد؛ فقد تأوّلوا بالمِثل في نحو: (إن صدّوكم)؛ لأنّه قد يتكرّر، أمّا في: (إنْ يقتلوك) فلا يمكن التأويل بالمثل؛ لعدم إمكانه، فلجؤوا إلى معانٍ أخرى لا دليل عليها، كفخر أعدائه والتبيّن.

الخاتمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه، كما يحبّ ربنا ويرضى، أما بعد:

فألخّص في هذه الخاتمة أبرز نتائج البحث، وهي:

-أنّ قضية الزمن في الدراسات النحوية لا زالت بحاجة إلى مزيد نظر وتأمل وتحقيق.

- أنّ النحويين قرّروا أنّ الأصل والأولى أن يلي أداة الشرط الفعل المضارع، لدلالته أصالةً على الحال والاستقبال، وهذا مبنيّ على النظر النحوي العقليّ، غير أن الاستعمال يخالف ذلك؛ فإنّ الشواهد القرآنية التي جاء فيها فعل الشرط ماضيًا بعد (إنْ) أكثر بالضعف تقريبًا من الشواهد التي جاء فيها مضارعًا.

- الأَولى عدم تفضيل كون صيغة فعل الشرط ماضية أو مضارعة، فالماضي في سياقه أولى وأحسن، والمضارع في موضعه كذلك.

-أنّ بعض من أوجب الاستقبال في الشرط وتأوّل ما ظاهره خلاف ذلك، كالعكبري وأبي حيان قالوا في بعض كتبهم بجواز مجيء الشرط ماضيًا مع (كان)، وهذا دليل على قوّة مأخذ المجيزين ووجاهة استدلالهم.

-أشار بعض النحويين إلى الماضي المستمرّ في الشرط في تأويل الشواهد التي جاء الشرط فيها ماضيًا في المعنى، وربما علقوا الشرط على ما يستقبل من هذا الفعل.

-دلالة الشرط على الاستقبال هو الغالب، لكن يجوز أن يدلَّ على المضيّ إن كان الماضي مستمرًّا.

المراجع

- الأزهري؛ أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ)، معاني القراءات، تحقيق: محمد بن عيد الشعباني (طنطا، دار الصحابة، ٢٠٠٧م)
- امرؤ القيس بن حجر الكندي (٨٠ق.هـ)، ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، تحقيق: أنور عليان أبو سويلم، ومحمد علي الشوابكة (الإمارات، مركز زايد للثقافة، ١٤٢١هـ).
- الباقولي؛ جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين (٥٤٣هـ)، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق: محمد الدالي (دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤١٥هـ).
- البخاري؛ محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح (القاهرة، دار الشعب، ١٤٠٧هـ).
- البطليوسي؛ أبو محمد عبد الله بن محمد (٥٢١هـ)، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعّودي (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠م).
- ابن بصيبص الزبيدي؛ شهاب الدين أحمد بن عثمان (٧٦٨هـ)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: سعود الخنين (الرياض، الصولتية للنشر، ١٤٣٦هـ).
- البغدادي؛ عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون (ط٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ).
- ثابت قطنة (١١٠هـ)، شعر ثابت قطنة العتكي، جمع وتحقيق: ماجد السامرائي (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ١٣٩٠هـ).

- الثعالبي؛ أبو منصور عبد الملك بن محمد (٤٢٩هـ)، يتيمة الدهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٧٥هـ).
- جحفة؛ عبد المجيد، دلالة الزمن في العربية –دراسة النسق الزمني للأفعال– (الدار البيضاء، دار توبقال، ٢٠٠٦م).
- الجرجاني؛ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م).
- ابن جزيّ؛ أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي (٧٤١هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: محمد سالم هاشم (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).
- جلغوم، عبد الله إبراهيم:
- المعجم المفهرس الشامل لألفاظ القرآن الكريم بالرسم العثماني (الرياض، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٦هـ).
- ابن جني؛ أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار (ط٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٨هـ).
- ابن الحاجب؛ أبو عمر عثمان بن أبي بكر (٦٤٦هـ)، شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق: موسى بنّان العليلي (النجف، مطبعة الآداب، ١٤٠٠هـ).
- ابن الحاجب؛ أبو عمر عثمان بن أبي بكر (٦٤٦هـ)، الكافية في النحو، تحقيق: طارق نجم عبد الله (جدة، دار الوفاء، ١٤٠٧هـ).
- حسان بن ثابت (٤٠هـ)، ديوانه، تحقيق: سيد حنفي حسنين (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٤م).
- حمودة؛ طاهر، ابن قيم الجوزية (جهوده في الدرس اللغوي) (الإسكندرية،

دار الجامعات المصرية، ١٣٩٦هـ).

- الحموي، ياقوت (٦٢٣هـ)، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس (تونس، دار الغرب، ١٩٩٣م).
- أبو حيان؛ محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ)
- أبو حيان؛ محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، البحر المحيط، تحقيق: عبد الله التركي (القاهرة، مركز هجر، ١٤٣٦هـ).
- أبو حيان؛ محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ).
- ابن الخشاب؛ أبو محمد عبد الله بن أحمد (٥٦٧هـ)، المرتجل، تحقيق: علي حيدر (دمشق، د. دار، ١٣٩٢هـ).
- الخوارزمي؛ صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (٦١٧هـ)، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين (بيروت، دار الغرب، ١٩٩٠م).
- الرضي؛ محمد بن الحسن الإستراباذي (٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن الحفظي، ويحيى بشير مصري (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١٤هـ).
- الزجاجي؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك (بيروت، دار النفائس، ١٤٠٢هـ).
- الزركشي؛ بدر الدين محمد بن عبد الله (٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن،

تحقيق: زكي محمد أبو سريع (الرياض، دار الحضارة، ١٤٢٧هـ).

- الزمخشري؛ جار الله محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، الكشاف (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٢٧).

- ابن السراج؛ أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (ط٤، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٣٦هـ).

- السمين الحلبي؛ أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط (دمشق، دار القلم، ١٤٣٢هـ).

- سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون (ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢٧ه).

- السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرين (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٩هـ).

- السيوطي؛ جلال الدين بن عبد الرحمن(٩١١هـ)، همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).

- الشاطبي؛ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين (مكة المكرّمة، جامعة أمّ القرى، ١٤٢٨هـ).

- ابن الشجري؛ هبة الله بن علي العلوي (٥٤٢هـ)، الأمالي، تحقيق: محمود الطناحي (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٣٥هـ).

- الشمسان؛ أبو أوس إبراهيم، الجملة الشرطية عند النحاة العرب (مصر،

مطابع الدجوي، ١٤٠١هـ).

- الطبري؛ أبو جعفر محمد بن جرير (٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد شاكر (مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ).

- الصبان؛ محمد بن علي (١٢٠٦هـ)، حاشيته على شرح الأشموني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ).

- ابن الضائع؛ أبو الحسن علي بن محمد (٦٨٠هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: يحيى علوان حسون (بغداد، دار بغداد، ٢٠١٦م).

- ابن عاشور؛ محمد الطاهر (١٣٩٤هـ)، التحرير والتنوير (تونس، دار سحنون، ١٩٩٧م).

- ابن عصفور؛ علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح (بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٢هـ).

- ابن عصفور؛ علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ)، المقرب، تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري (بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٦م).

- عضيمة؛ محمد عبد الخالق (١٤٠٤هـ)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٥هـ).

- ابن عقيل؛ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (٧٦٩هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات (مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى، ١٤٢٢هـ).

- العكبري؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي (ط٢، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٧هـ).

• العكبري؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)، المتبع في شرح اللمع، تحقيق: عبد الحميد حمد الزوي (بنغازي، جامعة قار يونس، ١٩٩٤م).

• الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، الإغفال، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم (أبو ظبي، المجمع الثقافي، ١٤٢٤هـ).

• الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، التعليقة، تحقيق: عوض القوزي (القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٤١٢هـ).

• الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، الحجة للقرّاء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي (دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٧هـ).

• الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، كتاب الشعر، تحقيق: محمود الطناحي (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٣٦هـ).

• أبو عبد الله بن الفخار (٧٥٤هـ)، شرح الجمل، تحقيق: حماد بن محمد الثمالي، [رسالة دكتوراه] (مكة، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ).

• الفراء؛ أبو زكريّا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي، محمد النجار، عبد الفتاح شلبي، علي ناصف (مصر، دار المصرية ودار السرور، د.ت).

• ابن القيم، محمد بن أبي بكر (٧٥١هـ)، بدائع الفوائد، تحقيق: علي العمران (مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٥هـ).

• كريري؛ ناصر بن محمد، أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٥هـ).

- الكفوي؛ أبو البقاء أيوب بن موسى (١٠١٢هـ)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ).
- ابن مالك؛ محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون (مصر، هجر، ١٤١٠هـ).
- المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، الكامل، تحقيق: محمد أحمد الدالي (ط٤، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٥هـ).
- المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ).
- ابن مجاهد؛ أبو بكر أحمد بن موسى (٣٢٤هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف (ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٤٠٠هـ).
- المرزوقي؛ أبو علي أحمد بن محمد (٤٢١هـ)، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون (بيروت، دار الجيل، ١٤١١هـ).
- مسلم؛ أبو الحسين مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، الجامع الصحيح (بيروت، دار الجيل، د.ت).
- المعيبد، عبد العزيز بن علي، الشرط في القرآن الكريم، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٣٩٦هـ).
- ابن معط؛ أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي (٦٢٨هـ)، الدرّة الألفية في علم العربية، تحقيق: ك. ف. زيترشتين (ليبزغ، ١٩٠٠).
- مكي؛ بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، التبصرة في القراءات السبع، تحقيق: محمد غوث الندوي (ط٢، بومباي، الدار السلفية، ١٤٠٢هـ).

- مكي؛ بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ).
- مكي؛ بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس (دمشق، دار المأمون للتراث، د.ت).
- ناظر الجيش؛ محب الدين محمد بن يوسف (٧٧٨هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين (القاهرة، دار السلام، ١٤٢٨هـ).
- ابن هشام؛ أبو محمد عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله (ط٦، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م).
- الواحدي؛ أبو الحسن علي بن أحمد (٤٦٨هـ)، أسباب النزول، تحقيق: السيد أحمد صقر (دار الكتاب الجديد، ١٣٨٩هـ).
- الواحدي؛ أبو الحسن علي بن أحمد (٤٦٨هـ)، التفسير البسيط، تحقيق: محمد الفوزان وآخرين (الرياض، جامعة الإمام، ١٤٣٠هـ).
- ابن يعيش الصنعاني؛ سابق الدين محمد بن علي (٦٨٠هـ)، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق: فخر قداره (بيروت، دار الجيل، ١٤١١هـ).

Tense in conditional cases between past and future

Dr. Abdulaziz Ahmad Almanea

Assistant Professor in Language and Syntax

Majmaah University, Az Zulfi College of Education

Abstract

The problem of tense has been a challenging grammatical problem in linguistics because it leads to different connotations, interpretations, and the overlapping between tense and sentence structure. Grammarians have expressed different views with regards to the tense denotative meanings of conditional sentences which mostly designate the future tense meaning. However, other grammarians have excluded this topic and provided various interpretations. The present paper accounts for the conditional clauses from a different perspective, namely, this grammatical case needs to be accounted for as a future tense case but it can also be viewed as a past tense case if it occurs in the progressive tense.

Key words:

conditional case, tense, past, future, progressive tense